البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الثامن

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

كوتونو – جمهورية بينين 4 – 7 آذار/ مارس 1998

البيان الختامي الصادر عن
المؤتمر الثامن
للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي
كوتونو - جمهورية بينين 4 – 7 آذار/ مارس 1998

البيان الختامي

بدعوة كريمة من الجمعية الوطنية في جمهورية بينين، انعقد المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي الثامن في المركز الدولي للمؤتمرات بكوتونو خلال المدة من 4 إلى 7 مارس / آذار 1998. وقد شارك في أعمال هذا المؤتمر ممثلون عن البرلمانات الإفريقية والعربية الآتية: الجزائر، أنجولا، بينين، بوروندي، مصر، جيبوتي، الإمارات العربية المتحدة، الجابون، غانا، غينيا، غينيا –بيساو، غينيا الاستوائية، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، مالي، النيجر، فلسطين، جمهورية أفريقيا الوسطى، السنغال، السودان، سورية، توجو، تونس، وزيمبابوي.

كما شارك في المؤتمر بصفتهم من المراقبين ممثلو المنظمات الدولية والبرلمانية الآتية: منظمة الوحدة الإفريقية، الاتحاد البرلماني الدولي، الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية، منظمة البرلمانيين العرب والأمريكيين من أصل عربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

عقد المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي الثامن جلسة افتتاحه الرسمية في الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين من صباح يوم الأربعاء الموافق الرابع من مارس / آذار سنة **1998** في قصر الرياضة باستاد الصداقة، تحت رئاسة صاحب الفخامة الجنرال ماتيو كيريكو رئيس جمهورية بينين ورئيس الدولة ورئيس الحكومة.

وشارك في مراسم الافتتاح الوفود البرلمانية الإفريقية والعربية، وأعضاء الحكومة ومؤسسات الدولة، وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدون في بينين، ولفيف من الضيوف والمدعوين.

ولدى افتتاح الجلسة، رحب السيد جوزيف مارسيلان دجبي، رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر، بكافة الوفود التي تفضلت بتلبية دعوة الجمعية الوطنية لبينين. وبعد أن ذكر بأن الاتصالات واللقاءات بين الشعوب العربية والإفريقية لم تخل دوماً من الصعاب، طلب نسيان هذه الذكريات القاتمة، مؤكداً أن الاتحاد والوحدة هما السبيلان الوحيدان للتصدي لعمالقة هذا الكوكب.

وفي أعقاب ذلك، أعرب عن الأمل في أن تسهم المبادلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب الإفريقية والعربية في إزالة حواجز الريبة، والتوعية بضرورة التكامل بين المصالح الإفريقية والمصالح العربية.

واختتم كلمته مؤكداً بقوة أن بينين سوف تقف دائماً إلى جانب البلدان الإفريقية والعربية كلما احتاجت هذه البلدان إلى مساندتها وإلى الذود عن قضاياها العادلة وبصفة خاصة حق الشعوب في سيادتها على ترابها الوطني.

وبعد كلمة الترحيب هذه، ألقى صاحب السعادة برونو أموسو رئيس الجمعية الوطنية لبينين ورئيس اتحاد البرلمانات الإفريقية خطاباً استهله بإيضاح نقاط قد تلتبس على البعض، من قبيل أن الحيز العربي الإفريقي ليس هو الحيز التضامني الوحيد الذي يمكن لكل برلمان من البرلمانات العربية والإفريقية استثماره. فثمة عرى أخرى للتضامن كانت وراءها عوامل جمعت بين برلمانات البلدان الناطقة بالفرنسية، والأخرى التي ضمت بلدان الكومنولث وغيرهما.

وأضاف قوله إنه على الرغم مما تزخر به البلدان الإفريقية والعربية من موارد مالية وطبيعية، فإن تضافر جهودها وتضامن شعوبها هما الكفيلان وحدهما بفرضها كشريك حقيقي يعترف به سائر عناصر المجتمع الدولي.

بعد ذلك، شدد رئيس الجمعية الوطنية البينينية على ضرورة إطلاع الشعوب على ما يتخذ من تدابير في ميدان التعاون العربي الإفريقي، وبخاصة فيما يتصل بدوافع هذه التدابير. ومن ثم فقد طالب بالقيام بأنشطة محددة لصالح الشعوب كيما تشعر أن شواغلها تؤخذ أيضاً في الحسبان.

وفي الختام، أعرب عن الأمل في أن تسهم عملية إعادة تشكيل اتحاد البرلمانات الإفريقية، وتنظيم عمله في رفع كفاءته وتفعيل تدخلاته.

ثم أخذ الكلمة السيد / مدحت لطفي، المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فتحدث عن الجهود التي يبذلها المصرف، وعن الاستثمارات العربية التي تنفذ في البلدان الإفريقية من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية.

وعلى أثر ذلك، ألقى السيد الدكتور عبد الأحد جمال الدين، رئيس لجنة الشئون العربية في مجلس الشعب المصري، كلمة نيابة عن الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، ركز فيها على ضرورة وضع استراتيجية برلمانية للتعاون الإفريقي – العربي في المجالين السياسي والاقتصادي.

ففي المجال السياسي، يجب تعزيز التنسيق الإفريقي – العربي في المحافل الدولية وتبني مواقف مشتركة إزاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ودعم التعاون الثنائي والجماعي من خلال تعزيز دور جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار في كل

من أفريقيا والعالم العربي. وفي هذا المجال شدد سيادته على ضرورة وقف سياسة الكيل بمكيالين حيث ترغم بعض الدول على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بينما تترك دول أخرى تمتلك أسلحة الدمار الشامل وتنتهك قرارات الشرعية الدولية.

وفي المجال الاقتصادي، أكد الدكتور عبد الأحد جمال الدين على ضرورة عقد مؤتمر قمة أفريقي – عربي مشترك لبحث سبل مواجهة التحديات الاقتصادية في ظل معطيات العولمة، واتفاقيات تحرير التجارة الدولية، وتنظيم معارض تجارية أفريقية – عربية مشتركة بشكل دوري، والحفاظ على دورية عقد مؤتمر رجال الأعمال الأفارقة والعرب، فضلاً عن تدعيم التعاون الإعلامي بين الدول الإفريقية والعربية.

وألقى معالي المهندس عبد الهادي المجالي، رئيس الوفد الأردني، وممثل رئيس المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي السابع، كلمة عبّر في مستهلها عن جزيل الشكر والتقدير إلى فخامة رئيس جمهورية بينين، وإلى شعب بينين وبرلمانه وحكومته على استضافتهم أعمال المؤتمر وعلى حسن وفادتهم.

وبعد أن نوّه السيد المجالي بالتغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم اليوم أشار إلى الروابط المتقدمة التي تجمع بين الشعوب الإفريقية والعربية، الأمر الذي يفرض عليها أن تقف صفاً واحداً.

وحول الوضع في الشرق الأوسط أوضح السيد المجالي أن السلام هو خيار الشعوب وأن التراجع في عملية السلام في الشرق الأوسط والتعنت الإسرائيلي في رفض تنفيذ بنود اتفاقيات السلام مع الجانب الفلسطيني، وعدم تحريك المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، ومواصلة إسرائيل سياسات التوسع والاستيطان وممارسة الإرهاب المنظم على أراضي دول أخرى ... وغيرها – كلها ممارسات تتنافى تماماً مع التوجه الدولي نحو استراتيجية السلام. كما أن مما يزيد الأمور تعقيداً إعلان إسرائيل المتكرر أن القدس عاصمة موحدة لها وضربها عرض الحائط بكل قرارات الشرعية الدولية ومشاعر مئات الملايين من أتباع الديانتين الإسلامية والمسيحية.

وعبّر السيد المجالي عن الارتياح لنجاح جهود الأمين العام للأمم المتحدة في نزع فتيل الأزمة الأخيرة المتعلقة بالعراق، مؤكداً ضرورة أن يكون اهتمام القوى الكبرى بتطبيق مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها شاملاً للجميع بلا استثناء وخاصة نزع كل أسلحة الدمار الشامل من كل الدول، بما فيها إسرائيل، التي يشكل ما لديها من هذا السلاح تهديداً مباشراً للمنطقة كلها.

وكان آخر من أخذ الكلمة في هذه الجلسة الافتتاحية صاحب الفخامة الجنرال ماتيو كيريكو، رئيس الجمهورية، الذي استهل خطابه بالتنويه باختيار بلده لاستضافة هذا المحفل الهام.

ثم قال إن المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي الثامن يعقد في ظل ظروف تملي ضرورة التضامن والتعاون بين الشعوب والبلدان الإفريقية والعربية، مدللاً على ذلك بالتوترات الأخيرة التي ترتبت على الخلاف بين المجتمع الدولي والعراق، ومغتنماً هذه المناسبة للإشادة بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد / كوفي عنان، وإزجاء التهنئة له على نجاحه في مهمته.

وأعرب فخامة رئيس الجمهورية، من جانب آخر عن أسفه إزاء الصعاب التي تكتنف محاولات تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وقضية فلسطين على وجه الخصوص، وذلك من جراء تعمد الحكومة الإسرائيلية تجاهل الأحكام ذات الصلة لاتفاقات مدريد وواشنطن وأوسلو.

وفيما يتصل بأفريقيا، رحب الرئيس بما أحرز من تقدم مطرد على طريق إقرار السلام في ليبريا وسيراليون، ولكنه أعرب عما يساوره من قلق إزاء الوضع في أنجولا وبوروندي والصومال وسائر المناطق التي ما فتئت تسودها بؤر التوتر وعدم الاستقرار.

وعلى الصعيد العالمي، استرعى فخامته الانتباه إلى أن عدد المستبعدين والمهمشين ما برح يزداد، وأن التضامن يتراجع أمام الأثرة، وأن الهوة ما انفكت تتسع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ومن هنا فقد أعلن ترحيبه وتشجيعه لأي عمل كفيل بالمساعدة في تعزيز أواصر التضامن والتعاون بين الشعوب والبلدان الإفريقية والعربية.

ومن هذه الزاوية، عبّر الرئيس عن تقديره للموضوعات الثلاثة التي اختارها المؤتمر الثامن والتي تستهدف المداولات بشأنها تشجيع السعي إلى تعزيز عملية السلام.

وأخيرا، وبعد أن دعا نواب الشعب إلى ممارسة "الدبلوماسية البرلمانية" جنباً إلى جنب مع تحرك الحكومات، طلب الرئيس من الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي الثامن تجنب اتخاذ قرارات غير قابلة للتنفيذ، والاهتمام، في المقام الأول، بالسلبيات الحقيقية التي تقوض جهود التنمية في البلدان الإفريقية والعربية، وذلك من خلال النهوض بأنشطة تستند إلى الشراكة والتضامن الفعلي.

وبعد أن أختتم فخامة رئيس الجمهورية خطابه بهذا النداء، أعلن بدء أعمال المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثامن.

انتخاب مكتب المؤتمر

وفي بداية جلسة العمل الأولى التي ترأس جانباً منها معالي المهندس عبد الهادي المجالي، ممثلاً لرئيس المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي السابع، معالي المهندس سعد هايل السرور، وافق المؤتمر بالتصفيق على انتخاب مكتب المؤتمر الثامن على النحو الآتي:

1 – سعادة السيد / برونو أموسو، رئيس الجمعية الوطنية في بينين، رئيساً للمؤتمر.

2 – السيد الدكتور / عبد الأحد جمال الدين، رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصري، نائباً للرئيس.

3 – السيد / عمر سادو، عضو الجمعية الوطنية بالنيجر، مقرراً عاماً.

إقرار جدول الأعمال

كذلك تمت الموافقة على جدول أعمال المؤتمر بالشكل الآتي:

انتخاب مكتب المؤتمر.
إقرار جدول الأعمال.
تقرير لجنة المتابعة:

أ. اجتماعات اللجنة.

ب. تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي السابع (عمان، يناير 1996)

دور البرلمانات الإفريقية والعربية في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف.

تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي.

تعزيز المبادلات العلمية والثقافية بين البلدان الإفريقية والعربية والحفاظ على تراثها الثقافي.

مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي.

تشكيل لجنة المتابعة الجديدة.

تحديد موعد ومكان عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي التاسع.

بعد إقرار جدول الأعمال، شكل المؤتمر لجنة صياغة لإعداد البيان الختامي ضمت ممثلين عن برلمانات البلدان الآتية:

من الجانب الإفريقي: أنجولا، بينين، مالي، وزيمبابوي.

ومن الجانب العربي: مصر، الأردن، فلسطين، وسورية.

وقد اجتمعت لجنة الصياغة يومي 5 و6 مارس / آذار 1998، برئاسة السيد الدكتور عبد الأحد جمال الدين، رئيس الوفد المصري.

تقرير لجنة المتابعة

استمع المؤتمر إلى تقرير لجنة المتابعة الذي قدمه السيد / بلقاسم ملاح، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري، والذي استعرض نشاط اللجنة خلال الفترة ما بين المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي السابع والمؤتمر الثامن. ثم وافق المؤتمر على هذا التقرير بعد أن أخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبديت وهي كآلاتي:

وضع آلية لكيفية تيسير الاتصالات بين البرلمانات الأعضاء في الجانبين إجراء دراسة وتقديم مقترحات حول كيفية شمول الحوار البرلماني الإفريقي العربي لجميع البرلمانات الموجودة في أفريقيا والعالم العربي تأكيد أهمية عقد ندوات متخصصة حول الموضوعات التي تحظى بالاهتمام المشترك من الجانبين (مثل القدس)، وتكليف الأمانتين العامتين، بالتنسيق مع رئاستي الاتحادين، باتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك قبل انعقاد المؤتمر المقبل.

وعلى مدى يومين، ناقشت الوفود باستفاضة كافة البنود المدرجة في جدول الأعمال، واتخذت القرارات الآتية:

أولاً: حول أهمية الحوار البرلماني الإفريقي العربي

يؤكد المؤتمر أهمية الحوار البرلماني الإفريقي العربي كوسيلة من وسائل تدعيم العلاقات الأخوية القائمة بين أفريقيا والعالم العربي وتوسيع دائرة التنسيق والتضامن والتعاون بين بلدانهما، الأمر الذي يحقق مصلحة الطرفين ويزيد من فعاليتهما على مختلف المستويات الدولية.

يدعو المؤتمر رئاستي اتحاد البرلمانات الإفريقية والاتحاد البرلماني العربي إلى ضرورة التنسيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية لزيادة فعالية الحوار الإفريقي العربي في جميع المجالات.

ثانياً: حول عملية السلام في الشرق الأوسط

1 – يعبّر المؤتمر عن تأييده للخيار العربي الاستراتيجي في الدخول في عملية السلام في الشرق الأوسط، ويطالب إسرائيل بإعلان التزامها بهذه العملية وفق الأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد، وهي مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي **242، 338، 425**، والتقدم بجدية لاستكمال مسيرة السلام.

2 – يؤكد المؤتمر أن تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط يستوجب احترام إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وتطبيقها. وهي تتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وكذلك انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة لحدود الرابع من حزيران **1967**، والانسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً.

3 – يدين المؤتمر سياسات الحكومة الإسرائيلية وممارساتها الرامية إلى تكريس احتلالها للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان والتهرب من استحقاقات عملية السلام ويحملها مسئولية تجميد تلك العملية.

4 – يدعو المؤتمر المجتمع الدولي، وخاصة راعيي عملية السلام، إلى الضغط على إسرائيل لحملها على تنفيذ كل الالتزامات الناتجة عن الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي تتضمن:

* فك الحصار وإنهاء إغلاق الأراضي الفلسطينية أمام حركة الأشخاص والبضائع نظراً لما يلحقه هذا الإجراء من أضرار بالغة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحياتية للشعب الفلسطيني.
* التوقف عن استمرار المماطلة ووضع العراقيل أمام عودة النازحين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم.
* فتح الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
* إزالة العقبات أمام تشغيل مطار غزة وإنشاء ميناء غزة.
* التوقف عن مصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات وإغلاق القدس في وجه المواطنين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين لأداء شعائرهم الدينية.

5 – يدين المؤتمر الاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين العرب وممتلكاتهم وتشريع التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين العرب في مخالفة صريحة لكل القوانين والشرائع الدولية.

6 – يدين المؤتمر إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل.

7 – يطالب المؤتمر المجتمع الدولي باستمرار تقديم الدعم السياسي والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية ويدعو المؤسسات الدولية المختصة للمساعدة في مواجهة الأعباء الحياتية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني نتيجة السياسات الإسرائيلية العدوانية.

8 – يؤكد المؤتمر سيادة سورية على كامل مرتفعات الجولان المحتلة، ويرفض كل الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والجغرافي والديمغرافي والسياسي في الجولان السوري المحتل، ويعتبر هذه الإجراءات غير شرعية وباطلة، وتشكل خرقاً للشرعية الدولية المتمثلة في الاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

9 – يدعو المؤتمر إلى مساندة موقف سورية من استئناف المفاوضات على المسار السوري – الإسرائيلي من النقطة التي انتهت إليها في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة ويؤكد على تلازم المسارين السوري واللبناني.

10 – يدعو المؤتمر المجتمع الدولي، وخاصة راعيي عملية السلام، إلى تحمل مسئوليته في التحرك السريع والفاعل لتنشيط عملية السلام على كافة المسارات العربية – الإسرائيلية وفق الأسس التي قامت عليها والاتفاقات التي تم توقيعها لتحقيق السلام الشامل والأمن والاستقرار المنشود في منطقة الشرق الأوسط.

11 – يدين المؤتمر احتلال إسرائيل جنوب لبنان وبقاعه الغربي ويشجب الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على لبنان، ويطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل وغير المشروط من الجنوب اللبناني وبقاعة الغربي وفق قرار مجلس الأمن رقم **425**.

12 – يشيد المؤتمر بصمود المواطنين العرب في فلسطين وسورية ولبنان وتصديهم للاحتلال وسياساته وممارساته العدوانية، ويثمن إصرارهم على تحرير أراضيهم. ويطالب بضرورة تطبيق اتفاقية جينيف الرابعة لعام **1949**.

13 – يدعو المؤتمر جميع الدول إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لحملها على الالتزام بعملية السلام والأسس التي بنيت عليها، وربط علاقات هذه الدول مع إسرائيل بمدى التزام إسرائيل بعملية السلام وتنفيذ التزاماتها.

14 – يدين المؤتمر جميع التحالفات العسكرية الإقليمية التي من شأنها أن تزيد من التوتر وأن تعرض السلام في المنطقة الإفريقية – العربية للخطر.

ثالثاً: وحول القدس،

- ⇐ يؤكد المؤتمر على أن القدس أرض عربية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي العربية المحتلة عام **1967**، ويتوجب انسحاب إسرائيل منها وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم **242** لعام **1967** الذي يرفض احتلال أراضي الغير بالقوة.

- ⇐ يتمسك المؤتمر بعروبة القدس، ومكانتها الدينية، ويدين كل المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع الجغرافي أو الديمغرافي أو السياسي أو الحضاري لهذه المدينة المقدسة، مما يؤثر على وضعها النهائي، ويعتبر كل إجراء إسرائيلي في هذا الصدد لاغياً وغير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي وانتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام **1949** وعقبة في طريق السلام.

رابعاً: بالنسبة للعراق والكويت،

1 – يؤكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه ومعارضته لأية سياسات أو إجراءات تهدد سيادته وأمنه ووحدة ترابه الوطني.

2 – يدعو المؤتمر إلى رفع الحصار عن العراق ويثمن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العراق والأمم المتحدة بشخص أمينها العام السيد كوفي عنان بشأن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ويطالب الأمم المتحدة بوضع جدول زمني لإنهاء عملية التفتيش في أقرب الآجال. كما يطالب بسحب القوات الأجنبية التي جاءت إلى المنطقة بسبب هذه الأزمة.

3 – يدعو المؤتمر العراق إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ويطلب من الاتحاد البرلماني العربي القيام بمبادرة في هذا الشأن.

خامساً: وبالنسبة للجماهيرية العربية الليبية:

يرحب المؤتمر بقرار محكمة العدل الدولية المؤرخ في **27** فبراير **1998** الذي أكد الطبيعة القانونية للخلاف بين ليبيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأنه من اختصاص محكمة العدل الدولية. ويعبر

المؤتمر عن قلقه إزاء استمرار الحظر الجوي والإجراءات الأخرى المفروضة على ليبيا، ويؤكد أن هذه الإجراءات لم يعد لها ما يبررها، ويدعو مجلس الأمن إلى إلغائها فوراً، ويحث جميع الحكومات على التوقف عن تنفيذها.

كما يؤكد تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية ودعمه لها في المطالبة بتعويضات مناسبة عن الأضرار التي لحقت بها بسبب قراري مجلس الأمن رقم **748** و**883**.

سادساً: بالنسبة للسودان

يطالب المؤتمر أيضاً برفع الخطر المفروض على السودان.

سابعاً: الإرهاب:

وفيما يتعلق بالإرهاب الذي تعاني منه بعض المجتمعات، والذي يبعد تماماً عن النضال التحرري الوطني ضد الاحتلال، فإن المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثامن يندد بالجماعات الإرهابية وبأعمالها اللاإنسانية التي تشكل خطراً على الأمن والسلم والاستقرار في تلك المجتمعات. كما يعرب المؤتمر عن اقتناعه بأن هذه الظاهرة بعيدة كل البعد عن كل الأديان السماوية التي تدعو إلى التسامح والسلام. ويطالب المؤتمر ببذل كل الطاقات والجهود لمحاربة الإرهاب ومنع تمويله والعمل على عدم إيواء الرؤوس المدبرة لتلك الأعمال الإجرامية وعدم توفير منابر إعلامية لتغطية هذه الأنشطة الهدامة.

وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر يؤكد دعمه الكامل للشعب الجزائري الشقيق في مقاومته للعصابات الإرهابية التي تضمر له شراً، ويعلن تضامنه مع الجزائر ضد أية محاولات أجنبية للتدخل في شئونها الداخلية.

ثامناً: بالنسبة لأنجولا،

تابع المؤتمر باهتمام البيان الذي ألقاه الوفد البرلماني الأنجولي حول الوضع في هذا البلد وخاصة فيما يتعلق بعملية السلام، وعبر عن تأييده التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة الأخيرة التي عقدها مجلس وزرائها في أديس أبابا من **23** إلى 27 فبراير **1998**.

تاسعاً: تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي

بعد الاطلاع على الأوراق المقدمة من الشعب القومية والاستماع إلى كلمات مختلف الوفود، يوصي المؤتمر بالقيام بالأعمال الآتية من أجل تشجيع الاستثمارات في أفريقيا والعالم العربي:

1 – اتخاذ الوسائل اللازمة لتعزيز المعرفة المتبادلة عن طريق التبادل في كل المجالات:

أ – رفع مستوى البعثات الدبلوماسية بين الدول الإفريقية والعربية،

ب – زيادة تبادل الزيارات على أعلى المستويات بين الدول الإفريقية والعربية.

ج – إنشاء آلية لتنسيق السياسات بين منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

2 – إقامة اتصالات جوية وبرية وبحرية بين البلدان الإفريقية والعربية.

3 – السعي نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي

4 – إصلاح النظام التعليمي وتطويره بما يؤدي إلى توفير الكوادر المدربة المؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا المتطورة.

5 – تطوير نظم العمل والإدارة في بلداننا.

6 – القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة في أفريقيا والعالم العربي.

7 – إعادة النظر في هياكل التعاون الإفريقي – العربي بغية تنظيم هذا التعاون بشكل متسق ومنسق، وذلك عن طريق إنشاء أمانة تنفيذية دائمة مثلاً.

8 – تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والعالم العربي، في إطار تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تقررها منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية.

9– تشجيع الاستثمار المباشر لرؤوس الأموال العربية في الدول الإفريقية ولرؤوس الأموال الإفريقية في الدول العربية.

10 – المساعدة بكل الوسائل على إنشاء مجال جغرافي واقتصادي مشترك، ولا سيما عن طريق إنشاء طرق مواصلات حديثة عبر الصحراء لجعلها منطقة تعاون وتقارب بين البلدان الإفريقية والعربية.

11 – تشجيع تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية في أفريقيا والعالم العربي.

12 – مواصلة الجهود مع المؤسسات المالية والمساعدين الماليين بشكل عام من أجل إقامة مرافق البنية الأساسية التي بدونها لا يمكن للاستثمارات الخاصة أن تتم.

13 – إيجاد بيئة استثمارية آمنة يمكن التنبؤ بها.

14 – توفير إطار قانوني وإداري ومالي يكون من شأنه المساعدة على ظهور ونمو قطاع خاص ديناميكي في الدول الإفريقية والعربية.

15 – وضع نظام حديث للمعلومات حول فرص الاستثمار، وذلك بمشاركة هيئات تشجيع الاستثمار الوطنية والإقليمية.

16 – إزالة العقبات في مجال الموافقة على الاستثمارات الأجنبية.

17 – حث الدول العربية المنتجة للبترول على تفضيل الاستثمارات المحلية أو في البلدان الإفريقية.

18 – المساعدة على إقامة الأسواق المالية الإقليمية وإنشاء مؤسسات مالية للتنمية المشتركة.

19 – توضيح وشرح اللوائح الإدارية الخاصة بتحويل رءوس الأموال والرقابة على النقد بشكل أفضل.

20 – إقامة نظام لضمان الاستثمارات في الدول الإفريقية مثل إنشاء صندوق ضمان ضد المخاطر السياسية.

21 – تشجيع الاستثمارات عن طريق تنفيذ مشروعات أفريقية وعربية مشتركة.

22 – عقد اتفاقات إقليمية لحماية الاستثمارات على غرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية واتفاق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (قوانين الاستثمار المشترك، قانون تجاري مشترك، قواعد مشتركة لحماية الاستثمارات).

23 – تكثيف أنشطة التعاون وتنسيقها، وذلك بإيجاد اتصالات مباشرة بين المتعاملين الاقتصاديين.

24 – تشجيع تنظيم "أسبوع الأعمال الإفريقي – العربي" الذي سوف ينظم الثاني منه في نواكشوط (بموريتانيا) في مارس **1998**، "والمعرض التجاري الإفريقي – العربي" الذي نظم الثالث منه في الشارقة (بالإمارات العربية المتحدة) في ديسمبر **1997**، وذلك تحت كنف منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية.

25 – تشجيع تنفيذ مشروعات أفريقية – عربية مشتركة تقرها منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية، وخاصة إنشاء الشركة الإفريقية العربية للتمويل والاستثمار، ومنطقة التجارة التفضيلية، ووضع قوانين لضمان الاستثمارات.

عاشراً: تعزيز المبادلات العلمية والثقافية بين البلدان الإفريقية والعربية

بعد أن أخذ المؤتمر علماً بالأفكار المطروحة في المذكرات المقدمة من الشعب القومية، وبعد أن استمع إلى مختلف الوفود حول هذا الموضوع، أوصي بالقيام بالأعمال الآتية من أجل تعزيز المبادلات الثقافية والعلمية بين أفريقيا والعالم العربي:

1 – في المجال الثقافي

* الإسراع في إنشاء المعهد الثقافي الإفريقي – العربي تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية.
* تنظيم تظاهرات ثقافية أفريقية عربية في مجالات السينما والمسرح والفن الشعبي والأدب، إلخ.
* إنشاء صندوق خاص لتشجيع التظاهرات الثقافية الإفريقية العربية، تحت إشراف المعهد الثقافي الإفريقي – العربي المزمع إنشاؤه.
* مضاعفة المبادلات الثقافية في الإطار الثنائي بين البلدان الإفريقية والعربية من أجل المحافظة على العلاقات القائمة بينها.
* إنشاء وكالة إعلامية صحفية أفريقية – عربية تختص بنقل معلومات القارة الإفريقية والعالم العربي، وتعمل بالتالي على إنشاء مجال إعلامي أفريقي – عربي حديث يدخل في عالم الاتصال الجديد الخاص بالقرن الحادي والعشرين.
* مساندة المؤسسات المالية العربية والإفريقية والمساعدين الماليين لتنفيذ مشروعات أفريقية – عربية مشتركة.

2 – في المجال العلمي

* تطوير المبادلات في إطار العلاقات الثنائية بين البلدان الإفريقية والعربية مثل:
* تبادل الخبراء في مجالات العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي،
* تقديم المنح الدراسية للشباب في الجامعات والمعاهد،
* تبادل الأساتذة بين الجامعات الإفريقية والعربية،
* تبادل الأطباء بين المستشفيات الجامعية الإفريقية والعربية وتنظيم دورات لتحسين مستوى الأداء بالنسبة للعاملين في مجال الصحة.

* تنظيم ندوات علمية أفريقية – عربية وخاصة في مجالات الطب والتكنولوجيا التي ظهرت فيها كفاءات بالفعل.
* تطوير البحث والتعاون الإفريقي – العربي في مجال مكافحة الأمراض المتوطنة، مع الاستفادة من الإسهام العلمي للدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي

يشير المؤتمر إلى أن التراث الثقافي لدولة ما يضم جميع العناصر التي تكون ثقافتها، تلك الثقافة التي تستمد مصدرها من القيم التقليدية، والتاريخ، والجغرافيا، والديانات والعقائد، باختصار كل ما يسهم في تكوينها.

إلا أن المؤتمر يؤكد أن التراث الثقافي للدول الإفريقية والعربية قد عانى من آثار بعض الظواهر التاريخية، مثل الاستعمار (عدم حماية وأحياناً تدمير التراث الثقافي، واستيراد وتصدير ونقل ملكية هذا التراث بأساليب غير مشروعة)، أو الاقتصادية مثل السياحة والاتصالات الحديثة والسلع الاستهلاكية المستوردة.

ولذا فإنه يوصي بألا نتخذ بانتظام موقفاً سلبياً يتمثل في أن نرفض دون تمييز كل ما يأتي من الخارج وما يكون من شأنه إضافة ثقافة أجنبية إلى ثقافتنا، بل أن نحرص على ألا "يعتدي" عليه إلى حد فقدان القيم التي تكونه.

إن العالم الذي يبدو في فجر القرن الحادي والعشرين سوف يكون عالم اتصالات دون حدود طبيعية، وبالتالي عالماً مفتوحاً يحتمل فيه أن يتغلب السوق على أي اعتبار خلقي. ولذا فإن من الضروري أن تقر قواعد للسلوك على الصعيد الدولي من أجل المحافظة على القيم الخلقية والثقافية لبلداننا.

وفي هذا الشأن، وفي إطار التعاون الإفريقي العربي، يدعو المؤتمر إلى أن تعمل الدول الإفريقية والعربية بشكل جماعي داخل المنظمات الدولية، مثل منظمة اليونسكو، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، كي تؤخذ الأمور التي تشغلها في الحسبان في التوصيات والاتفاقات الدولية.

وعلى صعيد الجماعتين الإفريقية والعربية، يدعو المؤتمر إلى مزيد من التعاون داخل هذا المجال، من أجل الحفاظ على تراثنا الثقافي بشكل أفضل، وذلك نظراً للعلاقات الوثيقة التي ربطت دائماً بين الجماعتين وللتفاهم المتبادل الذي يسود بينهما في علاقاتهما.

وفي النهاية، يرى المؤتمر إن أفضل وسيلة كي تحافظ البلدان الإفريقية والعربية على تراثها الثقافي هي أن تعمل على جبهتين:

* الأولى، على الصعيد الدولي، باتخاذ مواقف مشتركة كما أشير إلى ذلك من قبل، وبالحرص على تطبيق ومراعاة الاتفاقية الخاصة بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية التراث

الثقافي بطرق غير مشروعة التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشرة بباريس في **17** نوفمبر **1970**، والتي وضعت موضع التنفيذ في **24** أبريل **1972**.

* والثانية، على صعيد الجماعتين، بتشجيع وتطوير التعاون الإفريقي – العربي في جميع المجالات لجعل التراث الثقافي عنصراً أساسياً للحضارة يسهم في تحقيق التفاهم والتقدير المتبادل بين جماعتينا.

حادي عشر: مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي

• يقرر المؤتمر مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي، باعتبار هذا الطلب مستوفياً لكافة شروط العضوية وباعتبار أن المجلس الوطني الفلسطيني هو الجسم التشريعي الوحيد لكل الشعب الفلسطيني مؤكداً أن تحقيق هذا الطلب يشكل مساهمة إيجابية في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق المساواة والتوازن بين دول المنطقة وشعوبها. ويطلب من البرلمانات الأعضاء في كل من الاتحاد البرلمانات الإفريقية والاتحاد البرلماني العربي بذل الجهود وتنسيق المبادرات لإنجاح هذا الطلب عند مناقشته في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

ثاني عشر: تشكيل لجنة المتابعة

قرر المؤتمر الاحتفاظ بالتشكيل الحالي للجنة المتابعة، أي:

من الجانب الإفريقي: بوركينا فاسو، الجابون، غانا، مالي، النيجر، والسنغال.

ومن الجانب العربي: الجزائر، الأردن، المغرب، فلسطين، سورية، وتونس.

وتشارك في هذا التشكيل الدولتان اللتان تتوليان رئاسة كل من الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية.

ثالث عشر: موعد ومكان عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي التاسع

سوف يحدد موعد ومكان عقد المؤتمر القادم بعد التشاور بين أعضاء المؤتمر ولجنة المتابعة

الجلسة الختامية

عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثامن جلسته الختامية يوم السبت، **7** مارس / آذار**1998** لإقرار البيان الختامي. وبعد مناقشة مستفيضة، أقر المؤتمر هذا البيان بعد أن أخذ علماً بالتحفظات التي أبداها كل من وفدي العراق والكويت على الجزء الرابع منه.

وفي ختام أعمالهم وجه المشاركون في المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي – الثامن برقية شكر وامتنان لفخامة الرئيس ماتيو كيريكو، رئيس جمهورية بينين، على رعايته للمؤتمر وترأسه لجلسته الافتتاحية والكلمة الجامعة التي ألقاها فيه.

كما عبّروا عن شكرهم وتقديرهم للجمعية الوطنية في بينين ولرئيسها، سعادة السيد /برونو أموسو، على حرارة الاستقبال والحفاوة التي حظوا بها، وعلى كافة التسهيلات التي قدمت لنجاح أعمال المؤتمر.

كوتونو، **7** مارس/آذار **1998**

****